لا يجري فلا يتم ما قيل ان الاولى في اثبات هذا المطلب بل سائر المطالب
التي لا يتوقف ارسال الرسول عليه ان يتوقف بالدلائل السمعية فيستدل
على شمول القدرة بقوله تعالى ان الله على كل شيء قدير وعلى شمول العلم
بقوله تعالى والله بكل شيء عليم واثباته مريد لجميع الكائنات والارادة
صفة مغايرة للعلم والقدرة يوجب تخصيص احد المقدورين بالوقوع
قالوا نسبة الضدين الى القدرة سواء اذ كما يمكن ان يقع احد بقدرته
الضدين يمكنه ان يقع بها ضد الآخر ونسبة كل منهما في الاوقات سواء
اذ كما يمكنه ان يقع في وقته الذي وقع فيه يمكن ان يقع قبله او بعده
فلا بد من تخصيص يرجح احدهما على الآخر ويعين له وقتا دون سائر
الاوقات وهذا المخصص هو الارادة وهي قديمة اذ لو كانت حادثة
لزم كونه تعالى محلا للحوادث وايضا لاحتاج الى الارادة اخرى و
يتسلسل وهي شاملة لجميع الممكنات والكائنات لانه تعالى موجد لكل ما يوجد
من الممكنات كما سبق من شمول القدرة وكونه تعالى فاعلا بالاختيار فيكون
مريدا لها لان الايجاد بالاختيار يستلزم ارادة الفاعل ومن جملة
الكائنات الشر والكفر والمعصية فيكون موجدا لها خلافا للمعتزلة

واستدلوا

واستدلوا على ذلك بوجوه الاول ان الشرور والمعاصي غير
مامور بها فلا يكون مرادا والارادة مدلول الامر ولازمه
له الثاني ان لو كانت مراده وجب الرضا به لان الرضا بما يريد
الله تعالى واجب والرضا بالكفر كفر الثالث لو كانت مراده
لكان الكافر والعاصي مطيعا لكفره ومعصيته لان الاطاعة تحصيل
مراد المطاع الرابع قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر والرضا
هو الارادة والجواب عن الاول ان الامر قد ينفك عن
الارادة كامر المختبر فان السلطان لو توعد بعقاب السيد على ضرب
العبد من غير مخالفة للسيد فادعى السيد مخالفة العبد له واراد
تمهيد عذره بعصيان العبد بحضور السلطان فانه يامر العبد ولا يريد منه
الاتيان بالمامور به لان مقصد السيد ظهور عصيانه عند السلطان
وعن الثاني ان الواجب هو الرضاء بالقضاء لا بالمقضي والكفر
مقضي لا قضاء ومحصله ان الانكار المتعلق بالمعاصي انما هو باعتبار
المحل لا باعتبار الفاعل فان الاتصاف بها منكر دون خلقها و
ايجادها او قد يتضمن مصالح ومع قطع النظر عن ذلك لا حسن ولا قبح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)